مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: إمكانية الاختيار الأمثل لطريقة تقييم الموجودات الثابتة للشركة العامة للمشروبات الغازية للمنطقة الشمالية في حالة خصخصتها
اسم الكاتب: م.م. سوسن أحمد سعيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3272
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:11 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنميـــة الرافـــدين العـــدد ٩٦ مجلـــد ٣١ لـــسنة ٢٠٠٩

ص ص[٢٧٣ -٢٩٠]

إمكانية الاختيار الأمثل لطريقة تقييم الموجودات الثابتة للشركة العامة للمشروبات الغازية للمنطقة الشمالية في حالة خصخصتها

سوسن احمد سعيد
مدرس مساعد- قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل
swsanaluo@yahoo.com

المستخلص

إن الخصخصة في التعبير الاقتصادي هي نقل الملكية العامة أو إسناد إدارتها إلى القطاع الخاص، وتأخذ الخصخصة أسلوبين يتضمن الأول بيع موجودات مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، أما الأسلوب الثاني فهو توقف الدولة عن تقديم الخدمات أو إنتاج السلعة وإسنادها إلى القطاع الخاص وتتطلب عملية الخصخصة تقييم الموجودات الثابتة للشركات المنقولة ملكيتها إلى القطاع الخاص، لذلك فإن مشكلة البحث تتمثل في إيجاد طرائق تقييم الموجودات الثابتة، لغرض إيجاد قيمة الشركات، ومن ثم إيجاد أفضل طريقة للتقييم. ويهدف البحث في بيان أساليب الخصخصة ومعرفة طرائق تقييم الموجودات الثابتة.

خلص البحث إلى إن طرائق تقييم الموجودات الثابتة متعددة، منها ما يعتمد على القيمة الدفترية، ومنها ما يعتمد على الكلفة التاريخية المعدلة، وبعضها يأخذ بالقيمة الاستبدالية، والبعض الأخر يأخذ مقدرة الموجودات الثابتة على تحقيق الربحية وإيجاد القيمة الحالية لصافي الأرباح المتوقعة للشركة، وهذه من وجهة نظر الباحث تعد أفضل في التقييم، لأنها تتغلب على عيوب الطرائق الأخرى.

The Possibility Of The Optimal Selection The Method For The Evaluation Of Fixed Assets In The Case Of Privatization Of The General Company Of Soft Drinks In The Northern Region

Sawsan Ahmad Saeed
Assistant Lecturer
Department of Accountancy
University of Mosul

Abstract

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٨/٥/٤ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٨/١٠/٢٨

In economics, the privatization is a transferring property or possession or entrust the management to the privet sector. Privatization has two methods, the first one by selling - out the assets of state to the privet sector. The second method is done that the government's suspending to give a support to the services or produce the stuffs and entrust that to the privet sector. The process of the privatization required an evaluation of the fixed assets of the transferred companies to the privet sector. Thus, the research problem has been presented by tender the method of evaluating the fixed assets to get the company's worth, then finding the best method of evaluation. The aim of this research is to show the methods of the privatization and finding the ways of evaluating the fixed assets. The research has concluded several results. The conclusion is that there are many methods of evaluating the fixed assets, some of them depend on book value, and others depend on the adjusted historical cost. Some of these methods deal with the replacement value, other methods deal with the capability of the fixed assets to achieve profits and present value. This is the best method according to the researcher's view because it defeats the faults of the previous methods.

المقدمة

إن الخصخصة تعني التحول أو نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة لتقليل عبء الدولة والمشاركة وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص، وتختلف أساليب الخصخصة ونقل الملكية، إذ قد تكون أساليب تنطوي على عملية بيع وتنازل الدولة عن حصتها أو أساليب لا تنطوي على عملية البيع إنما تتم عن طريق عقود الإدارة والإيجار والامتياز وغيرها.

وتختلف أهداف الخصخصة من دولة إلى أخرى وبحسب فلسفة الدولة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية فقد يكون الهدف هو دعم القطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي، أو قد يكون الهدف منها هو خفض العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة وزيادة إيرادات الدولة أو قد يكون الغاية من خصخصة شركات الدولة هو التحول إلى النظام الرأسمالي.

ولأجل خصخصة القطاع العام يتطلب الأمر إجراء تقييم الموجودات الثابتة للشركات، إذ هناك أكثر من طريقة للتقييم لابد من التعرف عليها ثم اختيار الطريقة الأفضل.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من:

١. أهمية المال العام ومن ضرورة المحافظة عليه، وتخفيف أعباء الدولة.
٢. التعرف على طرائق تقييم الموجودات الثابتة.
٣. أهمية الموجودات الثابتة وضرورة اختيار الطريقة الأفضل في تقييمها في حالة خصخصة الشركات.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالآتي:

١. كيف يتم تقييم الموجودات الثابتة في الوحدات الاقتصادية المحولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وما هي طرائق التقييم؟

٢. ما هي أفضل طريقة لتقييم الموجودات الثابتة؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى:

١. التعرف على أهداف وأساليب خصخصة شركات القطاع العام
٢. معرفة طرائق تقييم الموجودات الثابتة وبيان أفضل طريقة للتقييم

فرضية البحث

يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

١. للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص يجب تقييم الموجودات الثابتة وهناك طرائق كثيرة لعملية تقييم الموجودات الثابتة.
٢. إن أفضل طريقة لتقييم الموجودات الثابتة هي طريقة المقدرة على تحقيق الربحية لأنها تغلبت على الانتقادات الموجهة للطرائق الأخرى، كما تبين مقدار الأرباح المستقبلية للموجودات الثابتة.

منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي في البحث، فضلاً عن المنهج التحليلي من خلال استخدام الحسابات الختامية للشركة عينة البحث وتطبيق طرائق التقييم على الموجودات الثابتة للشركة، وللوصول إلى هدف البحث تم اعتماد الخطة الآتية:

المحور الأول: نشأة الخصخصة وتطورها.
المحور الثاني: طرائق التقييم المحاسبي للموجودات الثابتة.
المحور الثالث: تقييم موجودات الثابتة للشركة عينة البحث.

نشأة الخصخصة وتطورها

إن فكرة الخصخصة ذات جذور قديمة، إذ تعود فكرة تطبيقها إلى المفكر الإسلامي ابن خلدون منذ عام ١٣٧٧ وليس إلى عام ١٩٧٩ عندما تم تطبيقها في المملكة المتحدة على يد السيدة مارجريت تاتشر، إذ إن تطبيق سياسة الخصخصة والتي تهدف إلى التحول نحو نمط الإنتاج الخاص وكما دعا إلى أهمية القطاع الخاص وكفاءة أساليبه وسلامة أدائه، فضلاً عن تدخل المشروع الخاص في تنفيذ بعض الأشغال العامة في العصر الأموي بدلاً من الحكومة المركزية.

إما نشأة الخصخصة في الفكر الاقتصادي فقد جاءت أفكار الاقتصادي آدم سميث ومبادئه في كتابه الشهير "ثروة الأمم" من أجل زيادة التخصص وتقسيم العمل، ثم بدأت الكتابات في العصر الحديث حول الخصخصة من قبل علماء الإدارة وتوالت حتى وقتنا الحاضر (الربيعي، ٢٠٠٤، ١٢٥-١٢٦).

تعريف الخصخصة

تعرف الخصخصة بأنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية (www islamonlinc net).

كما تعرف بأنها العملية التي تنتج عن بيع الشركات المملوكة للدولة بالكامل أو بيع حصص كبيرة منها إلى المستثمرين من القطاع الخاص سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب (مركز المشروعات الدولية الخاصة،٤)

أما المفهوم الشامل للخصخصة فيتمثل في تحرير الاقتصاد من العوائق البيروقراطية التي تؤثر في حركة عوامل الإنتاج وتقليص دور النشاط الاقتصادي العام والعمل بآليات اقتصاد السوق مع إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي توثر في الحركة الاقتصادية وصياغتها بشكل يساعد على تحرير النشاط الاقتصادي من الظواهر الحقيقية (المتيوتي، ٢٠٠٣، ٢٥٠).

إذن فالخصخصة عملية إدارية ووسيلة معاصرة في إطار إصلاح القطاع العام من خلال إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وزيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص عن طريق تحويل القطاعات العامة كلياً او جزئياً أو عن طريق تشغيلها أو إدارتها وبذلك سوف يودي إلى تقليص الدور الحكومي والحد من سيطرتها على العملية الاقتصادية والإنتاجية.

أهداف الخصخصة

لنجاح عملية الخصخصة يتطلب الأمر تحديد الهدف منها، وبما أن أهداف الخصخصة كما ذكر سابقاً تختلف من دولة إلى أخرى، فاختلاف الدوافع والأهداف أدى إلى اختلاف مفهوم الخصخصة من دولة إلى أخرى، ويمكن بصورة عامة توضيح أهداف الخصخصة بالآتي:

١. تخفيض أعباء الدولة من جراء نفقاتها على الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة ومن ثم التخفيض من أعباء الموازنة العامة والمتمثلة في الاستنزاف المستمر للخزانة العامة في صورة دعم مستمر ومتزايد للمشروعات العامة غير الكفوءة (أبو أحمد، ٢٠٠٤، ٢٥٠).
٢. تحرير الموارد المالية المحدودة في الدولة وذلك لتمويل قطاعات أخرى.
٣. تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق والمنافسة.
٤. خلق استثمارات جديدة بما في ذلك الاستثمار الأجنبي.
٥. إعادة تحديد دور الدولة للسماح لها بالتركيز على التحكم والانضباط أو الإدارة (عباس، ٢٠٠٣، ٤٣١).
٦. تطوير السوق المالية وتنشيطها (المتوكل، ٢٠٠١، ١٣).

إذن فالخصخصة سوف تتيح للدولة القيام بعملية إدارة وتنظيم وتطوير الاقتصاد من خلال الاهتمام بالتنمية البشرية وتفعيل الدور المؤسسي وإصدار التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الاقتصادي والاهتمام بالبنية التحتية (احمد، ١٩٩٦، ٢٩٣).

كما يمكن تقسيم الأهداف من وراء خصخصة شركات القطاع العام إلى مايتعلق بإعادة هيكلية الشركات وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص،

وما يتعلق بالهيكل المالي والنمو الاقتصادي، إذن ولتحسين النتائج الاقتصادية والمالية للمشروعات العامة التي يتم خصخصتها يجب ضمان استقلالها عن الإدارة، وكذلك من ضمن الأهداف خفض عجز الموازنة العامة للدولة الناجم عن دعم الدولة للمشروعات العامة واستثمار حصيلة بيع حصص الدولة في تلك المشروعات للنهوض بالمشروعات الأخرى، وكذلك زيادة إيرادات الدولة من خلال فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الشركات المخصخصة، أما في مجال سوق العمل فإن أهدافها هو تخفيض البطالة المقنعة عن طريق التخلص من العمالة الزائدة أو تطبيق نظام التدريب التحويلي واستغلال الأيدي العاملة في إقامة مشاريع أخرى.

أساليب وطرائق الخصخصة

هناك أساليب عديدة للخصخصة منها:

أولاً- أساليب البيع: وتتضمن طرائق عديدة منها:

١. البيع المباشر: وتعد هذه الطريقة الأكثر استخداماً في عمليات الخصخصة على المستوى الدولي وتتضمن أساليب عديدة منها:

أ. طريقة طلب العروض إذ تتمكن الدولة من المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري الذي يقدم أعلى سعر.

ب. طريقة المزاد العلني : ولنجاح هذه الطريقة على الدولة القيام بمجموعة من الترتيبات اللازمة للتأكدمن وجود عددٍ كافٍ من المتنافسين في المزاد وعدم التواطؤ مع بعضهم.

ت. البيع لمستثمر استراتيجي: ويتم البيع بموجبها إما عن طريق البيع المباشر إلى المستثمرين الاستراتيجيين الذين يملكون الخبرة لإدارة الشركة المراد خصخصتها، أو الذين يقدمون التقنية المتطورة اللازمة لتعزيز إنتاجية الشركة ودرجة تنافسها، أو عن طريق نظام العطاءات الذي بموجبه يتم دعوة الجهات الراغبة في شراء الشركة المعنية لتقدم عروضها للشراء (حسن، ٢٠٠٤، ١١١-١١٢).

٢. بيع الأسهم في السوق المالية: وتتضمن عدة أساليب منها:

أ. الطرح العام للاكتتاب: ويعني قيام الدولة بطرح كل أو جزء من أسهم رأسمال الشركة للبيع للجمهور من خلال سوق الأوراق المالية، أو تقييم الشركة وتقدير عدد الأسهم التي سيتكون منها رأس المال وتحديد السعر الذي سيباع به السهم.

ب. الطرح الخاص للاكتتاب: والذي يعني بيع أسهم الشركة أو جزء منها إلى مستثمر واحد أو مجموعة مختارة من المستثمرين، وقد يتم البيع لشركة أخرى قائمة بالفعل أو لمؤسسة مالية ويفضل الاكتتاب الخاص على الاكتتاب العام لقلة عدد المساهمين وتوفير التكاليف إضافة إلى السرية التي يوفرها الاكتتاب الخاص على أنشطة الشركة.

ج. تملك العاملون وأعضاء الإدارة لحصة من رأسمال الشركة والتي تتم إما عن طريق اختيار الأسهم، وخطط مشاركة العاملين في رأسمال الشركة وتمويل أعضاء الإدارة شراء أسهم الشركة بالاقتراض (المتوكل، ٢٠٠١، ٤).

د. نظام القسائم: وهو مبني على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين، وتتطلب تجميع الشركات التي سيتم خصخصتها بدلاً من خصخصة كل منها على حدة، وتأخذ الكوبونات شكل شهادات يمكن لأصحابها تحويلها إلى أسهم في شركات القطاع العام من خلال المزاد العلني أو استثمارها في أحد صناديق الاستثمار للخصخصة (حسن،٢٠٠٤، ١١٤).

ثانياً- الأساليب التي لا تنطوي على البيع

هذه الأساليب تنطوي على قيام الدولة بتوكيل القطاع الخاص بتقديم الخدمة نفسها أو إنتاج السلعة نفسها التي كانت تقوم الدولة بتقديمها أو إنتاجها، وهذا التحول يكون تدريجياً إذ تتحكم الدولة في نسبة التحول بحسب الظروف السياسية والاقتصادية للشركات وللدولة نفسها (ماهر،٢٠٠٢، ١٢٢)

وتتم هذه الاستراتيجية من خلال الطرائق الآتية:

١. عقد الإدارة: تعاقد القطاع الخاص مع الدولة في تولي مسؤولية إدارة أحد المرافق العامة التابعة للدولة (أبو أحمد، ٢٠٠٤، ٥٢)

وبموجب هذا العقد يحصل القطاع الخاص على نسبة من العائدات أو نسبة من الأرباح أو رسوم يتم الاتفاق عليها مسبقاً.

٢. التأجير: هو عقد يمنح من خلاله القطاع العام شركة خاصة حق استخدام أصول الشركة العامة والاحتفاظ بأرباح تشغيلها لفترة متفق عليها مقابل دفع إيجار، وتبقى الدولة مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون التي في ذمة الشركة وعادة ما تكون فترة التأجير بين (٦-١٠) سنوات (حسن، ٢٠٠٤، ١١٥).

٣. الامتياز: هو عبارة عن حق تمنحه الحكومة والقطاع العام للقطاع الخاص، وذلك في أداء الخدمة أو استغلال موارد، أو إنتاج سلعة أو بيعها وفي المقابل يدفع القطاع الخاص مقابلاً لحق الامتياز، وهناك شكلين لحق الامتياز:

الشكل الأول: هو حق الامتياز الخاص باستخدام الموارد الطبيعية للدولة مثل حق استغلال الأراضي والبحار والأجواء.

الشكل الثاني: إيجار الشركات الخاصة لممتلكات مادية ولموجودات ملموسة مملوكة للحكومة أو القطاع العام مثل إيجار المباني، الآلات .....وغيرها (ماهر،٢٠٠٢، ١٢٣-١٢٤)

٤. المنح والإعانات: هي عبارة عن إعانة مالية تقدمها الدولة للقطاع الخاص، لكي يباشر أوجه نشاط كان يجب أن تقوم بها الدولة وقطاعها العام (أبو أحمد، ٢٠٠٤، ٥٢)، وعادة ما تتوقف الدولة عن الاستمرار في أداء النشاط لعلمها بفشلها أو لاحتمال تدهور الأداء بواسطة أجهزتها، فتقوم بتشجيع القطاع الخاص لكي يضطلع بالتنفيذ تحت إشراف الدولة (ماهر٢٠٠٢، ١٢٤)

٥. الكوبونات: هي عبارة عن سندات تصدرها الدولة إلى المستهلك لشراء خدمة أو سلعة ما حيث يحصل عليها بسعر منخفض أو مجاناً (أبو أحمد، ٢٠٠٢، ٥٢).

طرائق التقييم المحاسبي للموجودات الثابتة

إن عملية القياس النقدي للأحداث المحاسبية هي من حيث الجوهر عملية تقييم، أي عملية تحديد ووضع القيمة، والتقييم يدخل في القياس المحاسبي عبر قناتين أساسيتين:

١. إن وحدة القياس المحاسبي هي نفسها غير ثابتة عبر الزمن، فالدينار اليوم ليس له القيمة نفسها مثل دينار الأمس أو دينار الغد، لأن قوته الشرائية من السلع والخدمات تتغير بمرور الزمن، ولذلك فإن فرض ثبات وحدة القياس النقدي الذي تستند إليه المحاسبة التقليدية أو محاسبة التكلفة التاريخية هو فرض غير واقعي، وقياسه يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة، فالقوة الشرائية لوحدة القياس النقدي تتغير بتغير أسعار السلع والخدمات فهي تزداد عندما تنخفض الأسعار، أي في حالة الانكماش النقدي وتنخفض عندما ترتفع الأسعار، أي في حالة التضخم النقدي (حنان، ٢٠٠٢، ١٢)، ومن ناحية أخرى فإن تقييم الموجودات على أساس التكلفة التاريخية، وهي القيمة التي تفصح عنها القوائم المالية المنشورة والتي تعكس قيمة ما تحملته الشركة في سبيل الحصول على موجوداتها في الماضي، لا تصلح للتقييم على أساس أن التكلفة التأريخية لا تعبر عن القيمة الجارية للشركة بمناسبة طرح أسهمها للبيع، لأنه يتجاهل القيمة الجارية لهذه الموجودات ولا تعكس التكلفة التاريخية أو الدفترية القيمة الاقتصادية الجارية سواء للشركة ككل أو للموجودات بصورة منفردة (علي وشحاتة، ٢٠٠٤، ٣١٣-٣١٤).

٢. أما القناة الثانية لدخول التقييم (تأثير تغيرات القيمة) في القياس المحاسبي فتظهر في أن استخدام النقد أداة للقياس يتضمن بالضرورة اختيار أساس تقييمي معين من بين مجموعة أسس التقويم المختلفة فمن الممكن اختيار التكلفة التاريخية، تكلفة الاستبدال، صافي القيمة البيعية واختيار القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للموجود المعين (حنان، ٢٠٠٢، ١٢-١٤).

طرائق تقييم الموجودات الثابتة

يمثل تقييم الشركات أحد أهم مشاكل الخصخصة، إذ قد أدت إلى تعثر عمليات الخصخصة في كثير من البلاد، إما بسبب قلة الخبرات في مجال التقييم أو لتعدد الجهات التي تقوم بذلك أو بسبب تبني مدخل واحد للخصخصة، ويراد بالتقييم الوصول إلى القيمة الحقيقية للمشروع المراد تخصيصه، وحتى يمكن الوصول إلى هذه القيمة فإن هناك طرائق متعددة للتقييم (محمد، ١٩٩٦، ٣٠١)، ولأغراض التقييم يتم الحصول على المعلومات التي تتضمن معرفة الظروف الاقتصادية العامة والتعريف بالشركة من ناحية اسمها التجاري وتاريخ تأسيسها وعنوانها ونشاطها وأسماء أعضاء مجلس الإدارة الحالي ورأس المال الحالي ورأس المال المرخص به والقيمة الاسمية للسهم ووصف نوع الملكية (عامة أو مشتركة)، فضلاً عن تحليل إيرادات ومصروفات الشركة عن عدد معين من السنوات وكذلك تحليل جميع

عناصر الموجودات والمطلوبات إلى مفرداتها المختلفة وبالنسبة للموجودات يتم تحليل الاندثار على عناصر الموجودات المختلفة.

إذ عند بيع أي شركة من شركات القطاع العام لا يتم البيع بالقيمة الدفترية أو التاريخية، إذ لا تصلح أساساً لتحديد قيمة الشركة، لأنها قيمة تأريخية قديمة لا تعبر عن الواقع، ويتم البيع بناء على القيمة الحقيقية للشركة، إذ يتم تحديدها من خلال تكليف جهات متخصصة كالمكاتب الاستشارية بإجراء عملية التقييم والذي يجب أن يكون ذا خبرة وعلى دراية بالنواحي الفنية والمالية والاقتصادية والمحاسبية والتسويقية لعملية التقييم وعلى دراية بطبيعة نشاط الشركة وموجوداتها، إذ يقوم المكتب بإعداد دراسة تبين قيمة الشركة التي ستباع لها، وكذلك الأسلوب المقترح لخصخصة الشركة، وهذا المكتب يتم تعيينه من قبل الدولة (علي وشحاتة، ٢٠٠٤، ٣٠٤).

كما يقوم الشخص أو المكتب المكلف بعملية التقييم باستعراض هيكل الموجودات الثابتة وتحديد الموجودات التي ستستمر بالإنتاج والعمل والتي سيتم الاحتفاظ بها، ويتضمن ذلك تحديد التكلفة الأصلية لكل موجود ورصيد مجمع الاندثار في تاريخ التقييم وقيمته الدفترية في تاريخ التقييم وتحديد قيمته السوقية أو البيعية المتوقعة في تاريخ التقييم، كما يتم تحديد الموجودات غير الضرورية والتي سيتم التخلص منها، إذ يتم تحديد التكلفة الأصلية لكل موجود ورصيد مجمع اندثاره وقيمته الدفترية في تاريخ التقييم، ويتم تحديد القيمة البيعية لكل موجود.

ويتم استخدام العديد من أساليب التقييم لأغراض الخصخصة ومن ثم يكون هناك أكثر من قيمة للشركة باستخدام أساليب مختلفة للتقييم، حيث يمكن اختيار القيمة المناسبة أو الملائمة للشركة باستخدام الأسلوب المناسب للتقييم والذي يتماشى مع ظروف الشركة وطبيعة نشاطها.

أنواع طرائق تقييم الموجودات الثابتة

١. التقييم على أساس القيمة الدفترية

وتتمثل قيمة الشركة وفقاً لهذا الطريقة في صافي القيمة الدفترية للشركة والتي تتمثل في القيمة الدفترية للموجودات مطروحاً منها القيمة الدفترية للمطلوبات، وتتمثل القيمة الدفترية للموجودات في التكلفة التاريخية أو الفعلية للموجودات مطروحاً منها رصيد الاندثار المتراكم.

ويتميز استخدام هذا الأسلوب بالموضوعية نظراً لإعطائه المبالغ النقدية المدفوعة فعلاً لاقتناء الموجود، إلاّ أن القيمة الدفترية لا تعبر عن القيمة الحقيقية للشركة، ولا تعبر عن الواقع خاصة في ظل التضخم كما ذكر سابقاً (علي وشحاتة، ٢٠٠٤، ٣١٣-٣١٤).

إذن القيمة الدفترية هي قيمة تعود إلى نقطة زمنية ماضية، لأنها تعتمد على معيار الزمن وهو تاريخ شراء الموجودات، ويتم التوصل إلى القيمة الدفترية بإضافة كافة المصاريف اللازمة قبل استخدام الموجود إلى سعر الشراء.

٢. القيمة الدفترية أو التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة

في ضوء الانتقادات الموجهة إلى طريقة التكلفة التاريخية في عملية التقييم حول اختلاف القيمة الحقيقية للشركة عن قيمتها الدفترية، لذلك أدخلت بعض التعديلات الجوهرية على هذه الطريقة وأصبح هناك طريقة تعرف بطريقة التكلفة التاريخية المعدلة، وهي امتداد لطريقة التكلفة التاريخية إذ إن أساسهما واحد (علي، ١٩٩٩، ٢٢٧). ويعتمد هذا الأسلوب في التقييم على تعديل القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات باستخدام وحدة نقد ثابتة ذات قوة شرائية ثابتة، أي عن طريق أخذ التغيرات في الأسعار في الاعتبار والتي تعبر عنها الأرقام القياسية للأسعار، إذ إن: (حنان،٢٠٠٣، ٧٩).

القيمة الدفترية المعدلة = القيمة التاريخية الأساسية× الرقم القياسي في تاريخ القوائم
الرقم القياسي في تاريخ شراء البند

ولا تعبر القيمة الدفترية المعدلة بوحدة النقد الثابتة والتي يتم الوصول إليها عن طريق طرح القيمة الدفترية المعدلة لموجودات الشركة من القيمة الدفترية المعدلة لمطلوبات الشركة، عن القيمة الحقيقية للشركة على أساس أنها مازالت تعتمد أساساً على القيم التاريخية للموجودات والمطلوبات، ومن ثم فإن هذه القيمة لا تعد قيمة ملائمة لأغراض الخصخصة وتحديد القيمة الحقيقية للشركة، لأن تقييم الموجودات على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، يعني أخذ عوامل التضخم في الاعتبار وتعديل قيمة الموجودات إلى قيمتها بالأسعار السائدة وقت التقييم، وتحتاج هذه الطريقة إلى معلومات تفصيلية عن تاريخ اقتناء كل موجود من الموجودات وعن التغير في المستوى العام للأسعار بالنسبة لكل نوع من أنواع الموجودات، وتعكس هذه الطريقة في التقييم التغير في قيمة وحدة النقد السائدة في المجتمع، وقد يحدث تغير في الهيكل النسبي لأسعار بعض الموجودات والذي قد لايتفق مع التغير في المستوى العام للأسعار (علي وشحاتة، ٢٠٠٤، ٣١٤-٣١٥).

٣. طريقة التصفية التدريجية

ويقصد بها تقييم الشركة على أساس القيمة البيعية المتوقعة لجميع الأصول وسداد الالتزامات والمحققة خلال فترة زمنية معينة (علي وشحاتة، ٢٠٠٤، ٣٤٨).

وتستخدم هذه الطريقة في حالة التصفية عند بيع موجودات شركة متوقفة لاعتبارات فنية لم يعد بالإمكان التغلب عليها كقدم بعض الموجودات وعدم امكان تجديدها (علي، ١٩٩٩، ٢٤٢).

وتفترض هذه الطريقة في التقييم أن الموجودات سيتم بيعها بصفة مستقلة عن بعضها البعض، أي أنها تفترض نظرياً تصفية الشركة موضوع التقييم تصفية تدريجية وسداد الالتزامات خلال فترة زمنية معينة.

إن أسلوب تقييم الموجودات كل على حدة لا يصلح لتقييم شركة مستمرة في أعمالها، لأن قيمة الموجودات في الشركة المستمرة تتحدد نتيجة تفاعل هذه الموجودات مع بعضها البعض لتحقيق الربح وتحقيق التدفق النقدي في المستقبل، ويتم إيجاد التدفق النقدي المتوقع تحقيقه من بيع موجودات الشركة وسداد التزاماتها خلال عدد من السنوات ثم يتم إيجاد صافي القيمة الحالية لهذا التدفق والذي يمثل قيمة الشركة وبتقسيمها على عدد الأسهم يتم الوصول إلى قيمة السهم.

ويعاب على هذه الطريقة أنها تركز على تقييم كل موجود بصفة مستقلة عن باقي الموجودات، ولكن قيمة الشركة تتوقف على تفاعل الموجودات مع بعضها البعض وعلى قدرة الموجودات مجتمعة على إنتاج الأرباح والتدفقات النقدية في المستقبل (علي وشحاتة، ٢٠٠٤، ٣٤٩).

أما طريقة التصفية الفورية للموجودات وسداد المطلوبات فهو أسلوب لتقييم الشركة كما يطلق عليها بالتقييم المحاسبي.

ويفترض هذا الأسلوب بيع جميع موجودات الشركة وسداد كافة مطلوباتها، أي تصفية في تاريخ محدد، أي بيع جميع الموجودات وتحصيل الأرصدة المدينة المستحقة للشركة فوراً وسداد كافة مطلوباتها فوراً، ويعاب على هذا الأسلوب أنه يهمل القيمة الزمنية للنقود ويفترض تصفية فورية للشركة وهذا أمر صعب (علي وشحاتة، ٢٠٠٤، ٣٥٠).

٤. القدرة على تحقيق الربحية

وتستند هذه الطريقة إلى أن الموجودات المختلفة التي تمتلكها المنشأة إنما هي وسيلتها لتحقيق الأرباح أو بعبارة أخرى تمثل مجموعة من العوائد المنتظر الحصول عليها في المستقبل، لذلك تتمثل قيمة الشركة في صافي القيمة التي ينتظر الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات في تحقيق الأنشطة التي تضطلع بها الشركة.

إن هذه الطريقة تتطلب ضرورة تقدير الأرباح والعوائد التي ينتظر أن تحققها الشركة بمكوناتها الحالية، سواء الموجودات المادية الملموسة، أو الموجودات المعنوية.

وهي لا تستند إلى تقييم الموجودات القائمة، ولكنها تستند إلى تقييم ما يتوقع أن يتحقق من هذه الموجودات، ويتطلب ذلك ضرورة توافر البيانات المالية الخاصة بالإيرادات والمصروفات المختلفة على مدى العمر الافتراضي المتوقع للشركة حتى يمكن التوصل إلى مقدار صافي الأرباح المتوقعة للشركة، ثم رسملة هذه الأرباح وتقدير قيمتها الحالية في تاريخ التقييم، والتي يمكن أن تكون القيمة التي على أساسها يتم التصرف في الشركة أو انتقال ملكيتها، أو حتى الاسترشاد بها ومقارنتها بالقيم التي يتم التوصل إليها باستخدام الطرائق الأخرى لتحديد قيمة الشركة على وجه التحديد.

وللوصول إلى صافي الأرباح المتوقعة للمنشأة فإن الأمر سيتطلب إعداد حساب ختامي تقديري للفترة الباقية المتوقعة من عمرها، وذلك بالاعتماد على نتائج الأعمال لهذه الشركة خلال بعض السنوات السابقة على إعادة التقييم. وعند استخدام

هذه الطريقة في تقدير قيمة الشركة الاقتصادية فذلك يتطلب الأخذ في الحسبان الاعتبارات آلاتية (علي، ١٩٩٩، ٢٤٥):

١. استبعاد الموجودات التي لا تسهم بصورة مباشرة في تحقيق الإيرادات والتي من الممكن أن تحقق الإيرادات في حال عدم وجودها، ومن هذه الموجودات الاستثمارات المالية التي قد تتملكها المنشأة لاعتبارات قانونية أو اقتصادية ومشروعات تحت التنفيذ.
٢. استبعاد قيمة الأراضي من الموجودات إذ يتم النظر إليها إما بوصفها عنصراً إنتاجياً أو مورداً طبيعياً وقدرة الإنسان على تغييرها أو تبديلها محدودة، كما يمكن عدها سلعة يسعى الأفراد دائماً للحصول عليها.
٣. من جهة أخرى فإن عنصر الأرض يمثل عنصراً ساكناً في العملية الإنتاجية، كما أن موقع الأرض وكونها زراعية أو أرض بناء أو أرض صحراوية كلها عوامل أساسية في تحديد قيمة الأرض.
٤. في ما يتعلق بالموجودات المتداولة، فعلى الرغم من أنها لاتمثل جزءاً من الطاقة الإنتاجية، إلاّ أنها قيمة لتشغيل الطاقة، ولكن يجب أن تكون قيمتها في حدود ما يكفي لأغراض التشغيل.
٥. استبعاد الإيرادات التي لا ترتبط بالنشاط الجاري للشركة أو في الموجودات التي لا تسهم بصورة مباشرة في تحقيق الإيرادات كما هي الحال بالنسبة لإيرادات الأوراق المالية ومعظم الإيرادات التحويلية مثل الفوائد والإيجارات الدائنة، والأرباح الرأسمالية والتعويضات والغرامات والإيرادات المتنوعة فهي ليست من إيرادات النشاط الجاري.
٦. كما يتم استبعاد المصروفات غير المرتبطة بأنشطة الشركة والتي تتحملها بسبب أخطاء الإدارة والتشغيل، كالتعويضات والغرامات والتبرعات والإعانات والخسائر الرأسمالية.

٥. طريقة القيمة السوقية/ الاستبدالية

ويتم التقييم بهذه الطريقة بتحديد قيمة حقوق الملكية بعد إعادة تقييم بنود الأصول الثابتة طبقاً لقيمتها الحالية الاستبدالية، وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب يأخذ في الاعتبار القيمة السوقية إلاّ أنه يعاني عدداً من العيوب التي تتمثل بالآتي:

- يحتاج إلى القيام بكثير من التعديلات التي تعكس المواصفات الفنية والكفاءة التشغيلية ونقاط القوة والضعف للموجود.
- التقييم بهذه الطريقة لا يعالج العيب الذي يوجه إلى طريقة القيمة الدفترية، وهو معالجة كل موجود على حدة وعدم البحث عن الوحدة الاقتصادية كوحدة متكاملة.
- لا تأخذ بنظر الاعتبار المقدرة الإيرادية للوحدة وماحققته من ربح في الماضي واحتمال تحقيقه في المستقبل (خليل،١٩٩٦، ٢١٦)، كما تتأثر بالحكم الشخصي، وصعوبة تطبيقها على بعض الموجودات الثابتة مثل العقارات.

تقييم الموجودات الثابتة للشركة عينة البحث

لغرض الدخول في تفاصيل أكثر عن طرائق تقييم الموجودات الثابتة سوف نستخدم الحسابات الختامية لشركة المشروبات الغازية والمعدنية للمنطقة الشمالية في الموصل عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١، وتم الأخذ بالحسابات الختامية لسنة ٢٠٠٢ فقط لامتناع الشركة عن مساعدة الباحثة إذ لم تستطيع الحصول على الحسابات الختامية لأية سنة مالية أخرى.

إن شركة المشروبات الغازية والمعدنية هي شركة مساهمة، تبلغ مساهمة القطاع العام ٣٠% بضمنها مساهمة المصرف الصناعي من رأسمال الشركة.

تأسست الشركة لإنتاج المشروبات الغازية والمعدنية وفقاً لأحكام قانون مسجل الشركات رقم ٣٤٦٠/٦٦ في ١٩٨٩/٢/٧، وتتكون الشركة من مصنعين الأول في الموصل والثاني في التأميم، وأصبح رأسمال الشركة في ٢٠٠١/٨/١٥ ٤٥٠.٠٠٠.٠٠٠ دينار.

وعلى فرض سيتم خصخصة وبيع مساهمة القطاع الاشتراكي والمختلط والمصرف الصناعي سوف نستخدم طرائق التقييم الآتية:

١. طريقة القيمة الدفترية

الجدول ١
القيمة الدفترية للموجودات الثابتة في ٢٠٠٢/١٢/١٣

البيان	المباني	الآلات والمعدات	وسائل النقل	عدد وقوالب	الأثاث	المجموع
الكلفه	٢٠٣٠١٩٣٠٠	١٦٢٤٤٥٨٨١٧	٩٥١١٨٣٠٠	٨٢٣٣٩٢٧	٦٠٧٨٩٠٣٤	١٩٩١٦١٩٣٧٨
قسط الاندثار	%٣٠	%١٠	%١٢,٥–١٠	%٢٠	%٢٥–١٠	
قسط السنه الحالية	٦١٨١٨٨٣	١٦٠٦٢٦٠٥٥	١١٢٨٦٣٨٣	١٤٧٠٣٧٦	٦٠٧٢٣٧٥	١٨٥٦٣٧٠٧٢
مخصص الاندثار المتراكم	١١٦٣٩٦٤٦	٢٢٨٦٣٩١٨١	٣٣١٩٤١١٤	٣٦٤٨٥٢٩	١١٣٧٥٧٧٠	٢٨٨٤٩٧٢٤٠
رصيد الاندثار المتراكم	١٧٨٢١٥٢٩	٣٨٩٢٦٥٢٣٦	٤٤٤٨٠٤٩٧	٥١١٨٩٠٥	١٧٤٤٨١٤٥	٤٧٤١٣٤٣١٢
القيمه الدفتريه في ٢٠٠٢/١٢/٣١	١٨٥١٩٧٧٧١	١٢٣٥١٩٣٥٨١	٥٠٦٣٧٨٠٣	٣١١٥٠٢٢	٤٣٣٤٠٨٨٩	١٥١٧٤٨٥٠٦٦

بيانات الجدول من الشركة

البيان:

صافي الموجودات الثابتة ١٥١٧٤٨٥٠٦٦

+ الموجودات الأخرى ٢١٧٢٦٢٧٩

+ مشروعات تحت التنفيذ	٢٣٩٧٧٩٩٠
	١٥٦٣١٨٩٣٣٥
+ الموجودات المتداولة	١٩٦٨٢٥٠١٣٠
إجمالي الموجودات	٣٥٣١٤٣٩٤٦٥
يطرح منها:	
المطلوبات	
الدائنون	٤٥٥٦٤٧٠٦٩
المصارف الدائنة	----------
	٣٠٧٥٧٩٢٣٩٦

وهي تساوي حقوق الملكية والذي يتكون من:

رأس المال المدفوع	٤٥٠٠٠٠٠٠٠
+ الاحتياطيات	٢٦٢٥٧٩٢٣٩٦
	٣٠٧٥٧٩٢٣٩٦

٢. طريقة التكلفة التاريخية المعدلة: سيتم تقييم الموجودات الثابتة للشركة على وفق هذه الطريقة باستخدام الأرقام القياسية* وعلى وفق المعادلة الآتية لإيجاد القيمة الدفترية المعدلة:

القيمة الدفترية المعدلة= القيمة التاريخية الأساسية× الرقم القياسي في تاريخ القوائم / الرقم القياسي في تاريخ شراء البند

إذ إن الرقم القياسي لسنة الشراء وهي سنة ١٩٨٩ كان (٢٤٥) والرقم القياسي لسنة التقييم وهي سنة ٢٠٠٢ كان (٣٢٤.٨)، والجدول الآتي يوضح القيمة الدفترية المعدلة للموجودات الثابتة للشركة عينة البحث:

الجدول ٢
صافي القيمة الدفترية المعدلة للموجودات الثابتة

البيان	قيمة الموجودات الثابتة	معامل التحويل	القيمة النهائية
قيمة الموجودات الثابتة في ٢٠٠٢	١٩٩١٦١٩٣٧٨	٣٢٤.٨ / ٢٤٥	٢٦٤٠٩٦٨٥١٠٠
رصيد الاندثار المتراكم	٢٨٨٤٩٧٢٤٠	٣٢٤.٨/ ٢٤٥	٣٨٢٥٥٩١١٥٦
الاندثار لسنة ٢٠٠٢	١٨٥٦٣٧٠٧٢	٣٢٤.٨ / ٢٤٥	٢٤٦١٦٢٣٣٤٥
صافي الموجودات الثابتة	١٥١٧٤٨٥٠٦٦	١٨٢٠٩٨٢٠٧	٢٠١٢٢٤٧١٠٠٠

الجدول من إعداد الباحثة

* المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٤، جمهورية العراق/وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة القيمة الدفترية للموجودات الثابتة والقيمة الدفترية المعدلة باستخدام الأرقام القياسية، إذ كانت قيمة صافي الموجودات الثابتة ١٥١٧٤٨٥٠٦٦ في حين أصبحت قيمتها ٢٠١٢٢٤٧١٠٠، وهذه القيمة الأخيرة هي قيمة غير حقيقية، إنما هي قيمة ناتجة عن التغير الحاصل في الأسعار وناتجة عن عوامل التضخم، لذلك لا يمكن اعتماد هذه القيمة وهذه الطريقة من طرق تقييم الموجودات الثابتة في تقييم الموجودات الثابتة للشركة عينة البحث في حالة خصخصتها.

٣. طريقة المقدرة على تحقيق الأرباح

بالرجوع إلى بيانات الشركة يمكن احتساب صافي الفائض المعدل بالشكل الآتي:

الجدول ٣
صافي الربح المعدل

البيان	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
صافي الفائض القابل للتوزيع	٧٠٥١٤٢٩٤٨	٥١٦٥٣٦٠٠٤	٤٥١٤٤٣٢١٠
الإيرادات المستبعدة:			
فوائد دائنة	١٧٠٨٩١١	٦٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
المصروفات المستبعدة:			
تبرعات للغير	٣١٠٠٠	٩٥٩٥٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
تعويضات وغرامات	٢١٣١٠٢	٧٨٤٤٧٧٨	٣٢٥٠٠٠٠
خسائر رأسمالية	١٧٢٥٥٤٧٧	_____	_____
إجمالي المصروفات المستبعدة	١٧٤٩٩٤٨٩	١٧٤٣٩٧٧٨	٤٠٠٠٠٠٠
صافي الفائض المعدل	٦٨٥٩٣٤٥٤٨	٤٩٩٠٣٦٢٢٦	٤٤٦٩٤٣٢١٠

المصدر: من إعداد الباحثة.

والذي يمكن ملاحظتهُ من الجدول السابق أن الشركة تمكنت من زيادة أرباحها بمعدل سنوي ١٤% سنوياً في حين كان معدل الزيادة السنوية للأرباح المعدلة نحو ١٧% وبوجود معدل التضخم ١٢% فإن الشركة قادرة على زيادة أرباحها مابين ٢% إلى ٥% سنوياً.

ويمكن إيجاد القيمة الحالية لصافي الأرباح المتوقعة بعد مرور ١٠ سنوات مثلاً وبمعدل التضخم نفسهُ ١٢% والتي تساوي ٢١٩٠٠٣٢٩٦٨*.

لذلك فالقيمة الحالية للشركة على وفق طريقة المقدرة على تحقيق الربحية بعد إضافة الموجودات الثابتة الأخرى والموجودات المتداولة الإضافية وبعد خصم القروض الطويلة الأجل والمطلوبات المتداولة يمكن إيضاحها بالجدول الأتي:

القيمة الحالية للأرباح المتوقعة ٢١٩٠٠٣٢٩٦٨

يضاف:

* تم إيجاد القيمة الحالية لصافي الأرباح بالقانون الآتي: ق ح= ق س × (١+ع) مرفوع للأس ن حيث ن الزمن :ع معدل التضخم (رمو، ٢٠٠٤، ٩٨).

الموجودات الثابتة الأخرى	٢١٧٢٦٢٧٩
الموجودات المتداولة الإضافية	٢٣٦١٩٠٠١٥٦**
	٤٥٧٣٦٥٩٤٠٣
يطرح منها	
المطلوبات	٤٥٥٦٤٧٠٦٩
صافي قيمة الشركة	٤١١٨٠١٢٣٣٤

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة أن الشركة سوف تتمكن من زيادة أرباحها بعد مرور ١٠ سنوات مع بقاء نسبة التضخم كما هي ١٢%، لذلك فإنه يمكن ملاحظة أن الشركة سوف تتمكن من زيادة أرباحها بعد انتهاء الفترة الزمنية المقدرة ١٠ سنوات، وسوف تزداد قيمة الشركة بناءً على ذلك.

لذلك فإن اعتماد طريقة المقدرة على تحقيق الربحية في تقييم الموجودات الثابتة ومن ثم إيجاد قيمة الشركة تعد من وجهة نظر الباحثة هي الطريقة الأفضل من الطرائق المذكورة آنفاً نظراً لأنها الطريقة التي تبين وتوضح مقدرة الموجودات الحالية على الاستمرار في الإنتاج وتحقيق أرباح مستقبلية على افتراض أن الشركة لن تقوم بإجراء أية توسعات استثمارية تتعلق بشراء موجودات جديدة للشركة خلال الفترة المقدرة والمفروضة ١٠ سنوات.

كما أنها أفضل من طريقة القيمة الدفترية في التقييم التي تأخذ الموجودات الثابتة بقيمتها الدفترية، ولا تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي تطرأ على هذه القيمة نظراً لتغير الأسعار، كما أنها تهمل مقدرة الشركة على تحقيق الأرباح بعد خصخصتها باستعمال الموجودات نفسها.

كما أن هذه الطريقة أفضل من طريقة التكلفة التاريخية المعدلة على الرغم من أن طريقة التكلفة التاريخية المعدلة هي أفضل من طريقة القيمة الدفترية في التقييم، لأنها تأخذ بنظر الاعتبار التغير الحاصل في الأسعار، إلاّ أنها تهمل مقدرة الموجودات الحالية على ما تحققه من أرباح مستقبلية بعد خصخصة الشركة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

١. إن التحول من القطاع العام، إلى القطاع الخاص ليس بالفكرة الجديدة إنما تعود جذورها الأولى إلى المفكر الإسلامي ابن خلدون الذي دعا إلى أهمية القطاع الخاص وكفاءة أساليبه وإلى تقليل دور الحكومة في تنفيذ الأشغال العامة في العصر الأموي.

٢. إن الغرض من خصخصة شركات القطاع العام هو توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص أي إعادة هيكلية الشركات، وكذلك من أجل خفض عجز

** على فرض زيادة الموجودات المتداولة الإضافية بعد مرور ١٠ سنوات بنسبة ٢٠% إذن قيمتها هي ١٩٦٨٢٥٠١٣٠.

الموازنة العامة للدولة الناجم عن دعم الدولة للشركات واستثمار حصيلة بيع حصص الدولة من تلك الشركات في النهوض بالمشروعات الأخرى، وزيادة إيرادات الدولة من خلال فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الشركات التي يتم خصخصتها، ويتم استخدام أساليب متنوعة لخصخصة تلك الشركات، بعض منها يتطلب بيع حصة الدولة والبعض الآخر لا يتطلب بيع حصة الدولة من شركات القطاع العام.

٣. من أجل خصخصة الشركات العامة يجب تقييم الموجودات الثابتة، إذ هناك أكثر من طريقة للتقييم فمنها ما يعتمد على القيمة الدفترية للموجود الثابت، ومنها ما يأخذ بالتكلفة التاريخية المعدلة أو تقييم بطريقة تكلفة الاستبدال أو بصافي القيمة البيعية أو اختيار القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للموجودات ومقدار الأرباح التي ستحققها الموجودات الثابتة في المستقبل.

٤. عند تقييم الموجودات الثابتة للشركة عينة البحث باستخدام طريقة القيمة الدفترية تم التوصل إلى قيمة للشركة مساوية لقيمة حقوق الملكية، أما باستخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة فلا يمكن التوصل إلى قيمة حقوق الملكية، لأن قيمة الموجودات الثابتة هي ليست قيمتها الحقيقية، إنما قيم معدلة ناتجة عن التضخم.

٥. من خلال تقييم الموجودات الثابتة للشركة عينة البحث يمكن القول أن استخدام طريقة المقدرة على تحقيق الربحية وإيجاد القيمة الحالية للأرباح المتوقعة للموجودات المنقولة ملكيتها سوف يتم التوصل إلى قيمة للشركة أكبر للموجودات الثابتة أفضل من الطرائق السابقة، وذلك لأنها تأخذ بنظر الاعتبار مقدرة تلك الموجودات على الاستمرار بالإنتاج وتحقيق الربحية المستقبلية.

ثانياً- التوصيات

١. لأجل تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ولزيادة إيرادات الدولة ولتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص يجب التوجه إلى خصخصة بعض شركات القطاع العام، إذ يجب بيع حصة الدولة في بعض المشاريع كلياً أو جزئياً، وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على الشركات المخصخصة.

٢. لا يمكن الاعتماد على طريقة القيمة الدفترية في تقييم الموجودات الثابتة للشركة عينة البحث، لأنها تعتمد على قيم تاريخية مأخوذة من قائمة المركز للشركة، ولا يجري عليها أي تعديل، فهي قيم غير حقيقية، وبالتالي لا تأخذ بنظر الاعتبار تغير القيمة الشرائية للنقد.

٣. على الرغم من أن طريقة التكلفة التاريخية المعدلة تأخذ بنظر الاعتبار التغير في القيمة الشرائية للنقود، إلاّ أنها لا تأخذ في الحسبان مقدار ما يمكن أن يتولد أو يتحقق من تلك الموجودات من أرباح مستقبلية، لذلك لا يمكن الاعتماد عليها عند تقييم موجودات الشركة عينة البحث.

٤. إن أفضل طريقة لتقييم الموجودات الثابتة للشركة عينة البحث من وجهة نظر الباحثة هي طريقة المقدرة على تحقيق الربحية، إذ سوف يتم التوصل إلى مقدار ما تحققه تلك الموجودات من أرباح صافية خلال الفترة الزمنية المقدرة لعمر

الموجودات، وبالتالي سوف يتم التوصل إلى قيمة أفضل للشركة في ظل هذه الطريقة، كما أن باستخدامها سوف يتم التغلب على الانتقادات الموجهة إلى الطرائق السابقة، لذلك فهي الطريقة الأفضل والأنسب في التقييم.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. تقرير مجلس الإدارة لشركة المشروبات الغازية والمعدنية والبيانات والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ .
٢. المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٤، جمهورية العراق / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات
٣. الضو، النعيم احمد، ١٩٩٦، الاقتصاد القطري ومنهج الخصخصة، ندوة توجهات وأفاق الخصخصة، الدوحة، قطر.
٤. حسن، باسم عبد الهادي، ٢٠٠٤، الخصخصة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية، عدد(٤) بغداد.
٥. علي، ثروت محمد، ١٩٩٩، أساليب وطرق إعادة تقييم الأصول وأثارها المالية في ظل سياسة الخصخصة، بحوث الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية، الجزائر.
٦. أبو حمد، رضا صاحب، ٢٠٠٤، الخصخصة وإمكانيات تطبيقها في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، عدد (٢).
٧. المتيوتي، محمد احمد، ٢٠٠٢، النموذج الإداري البديل في ظل الخصخصة، مجلة الباحث الجامعي، جامعة إب، عدد (٥)، اليمن
٨. المتوكل، مصطفى حسين، ٢٠٠١، الخصخصة خلق آفاق جديدة أمام القطاع الخاص، مجلة المعلومات، عدد (٢)، اليمن.
٩. ماهر، أحمد، ٢٠٠٢، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
١٠. رضوان حلوة حنان، ٢٠٠٢، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
١١. علي، عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، ٢٠٠٤، مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
١٢. عبده محمد فاضل الربيعي، ٢٠٠٤، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، بدون مكان النشر.
١٣. عباس،علي، ٢٠٠٣، إدارة الأعمال الدولية الإطار العام، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٤. خليل، نبيل مرسي، ١٩٩٦، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
١٥. رمو، وحيد محمود، ٢٠٠٤، الرياضيات المالية تطبيقات على الحاسوب، ط١، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة، الموصل.

ثانياً- الانترنت

(www.Islamonlinc.net)